

كلمة وفد الجمهورية العربية السورية

في مؤتمر الأطراف التاسع عشر للاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية

11-22/11/2013 وارسو - بولندا

السيد رئيس المؤتمر

أصحاب المعالي السادة رؤساء الدول والحكومات

السادة الوزراء، السيدات والسادة المندوبين

السادة ممثلي المنظمات الدولية المعنية

باسمي وباسم زملائي أعضاء وفد الجمهورية العربية السورية أتقدم بالشكر العميق لحكومة بولندا ولأمانة الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية على الجهود المبذولة لعقد هذا المؤتمر الهام.

السيدات والسادة يأتي انعقاد هذا المؤتمر في وقت يشهد فيه العالم بأكمله متغيرات سريعة وظروفاً قاسية تواجه كثيراً من الدول، على كافة الصعد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وما ينتج عن ذلك من صراعات شرسة مباشرة أو غير مباشرة وتهافت على موارد الأرض، في غياب للضمانات الحية والمشاعر الإنسانية.

ويشهد عصرنا الكثير من الكوارث البيئية واتساعاً في مجالها، حيث شملت البر والبحر والجو، مما يستدعي الاهتمام بمعالجتها وفق أسس علمية للتوصل إلى إداره فاعلة وقادرة على التعامل السريع والسليم مع الأزمات والكوارث قبل وقوعها، وحين وقوعها، وبعد وقوعها، والحد من آثارها، ولعل أهم هذه الظواهر هي ظاهرة التغير المناخي والتي نجتمع اليوم لبحث سبل الحد من آثارها السلبية على كوكبنا، ومتابعة الجهود المبذولة سابقاً في هذا الإطار.

السيدات والسادة،

إن بناء أسس التنمية المستدامة هو أكبر التحديات التي نواجهها الآن كمجتمع دولي، لحماية كوكبنا، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

غير أن السلم والأمن هما البعد الرابع والحاسم لعملية التنمية المستدامة فلا تنمية ولا ازدهار مع الحروب والصراعات، وحتى لا تبقى البيئة هي الضحية غير المعلنة للحروب والصراعات، فإن العمل على حماية موارد هذا الكوكب يجب أن يشمل استراتيجيات منع الصراع وبناء السلام وحفظه، فمن الصعوبة بمكان الحديث عن البيئة أو عن التنمية في ظل احتلال الأراضي وهنا لا بد من ذكر الأراضي العربية المحتلة ولا سيما فلسطين والجولان السوري المحتل، إضافة إلى الخروقات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية، سواءً من خلال قصف مواقع حيوية في الأراضي السورية، أو ممارساتها في الجولان السوري المحتل وسياساتها التعسفية الرامية إلى تلوين البيئة وطمس المعالم التاريخية والجغرافية فيه على مرأى ومسمع العالم، والتي تبدأ من دفن النفايات النووية، واستنزاف المياه الجوفية وتلوين الموارد المائية، إضافة إلى أشع الممارسات بحق تربة الجولان من تجريف وحرق آلاف الدونمات واقتطاع مساحات واسعة لأغراض عسكرية واقتلاع الآلاف من الأشجار المثمرة.

السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد قسوة الأزمة التي تعصف بالجمهورية العربية السورية منذ بدأت العمليات الإرهابية فيها، مما عرض جميع القطاعات لتعديات صارخة من قبل جماعات إرهابية مسلحة، مخلفة بذلك آثاراً شديدة السلبية على البيئة بجميع مكوناتها، حيث طالت أيادي المجموعات المسلحة المدن والبلدات الآمنة وروعت الأهالي وعرضت مئات آلاف الأرواح إلى الخطر، ودمرت البنى التحتية والمنشآت الحكومية والخدمية الخاصة منها والعامّة، والمنشآت الحيوية من محطات توليد الطاقة ومنشآت نفطية وأراضي زراعية وغابات ومحميات طبيعية.

إن استهداف المخربين لكثير من التجمعات السكنية بمختلف أنواع الأسلحة خلف كما هائلاً من الدمار وما ينجم عنه من انبعاثات وغازات ضارة بالصحة والبيئة، فضلاً عن الخسائر المادية الضخمة فقد أدى استهداف الآبار النفطية وخطوط نقل النفط الخام إلى انبعاث كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري والغازات الملوثة للهواء المحيط والمضرة بصحة المواطنين، وإلى تسرب النفط إلى البيئة المحيطة وتلوين التربة وجزء من المياه السطحية والجوفية، ونفوق عدد

من الأسماك والطيور المائية وتخريب الموائل الطبيعية لعدد من الكائنات الحية، إضافة إلى حرق مساحات واسعة من الغابات، إضافة إلى الآثار السلبية على البيئة العالمية نتيجة ما ذكر.

هذه الوقائع هدفت إلى إعاقة العملية التنموية وتراجع القدرة على معالجة المشاكل البيئية، لاسيما في ظل العقوبات الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية من قبل بعض الدول، وتوقف تنفيذ الكثير من المشاريع الدولية الهادفة إلى حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن الجمهورية العربية السورية كانت ولا زالت ملتزمة بالمعاهدات البيئية العالمية التي صادقت عليها، وتؤازر الجهود العالمي وتتشارك المسؤولية مع بقية الدول للعمل بإطار تلك الاتفاقيات ولاسيما الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية، مع التأكيد على المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة عن الانبعاثات آخذين بعين الاعتبار المسؤولية التاريخية للدول الصناعية عن الانبعاثات وألوية تحقيق التنمية المستدامة، وعلى توفير الدعم بمختلف أشكاله الفني والمالي لتمكين الدول النامية من تحمل أعباء التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وما قد ينجم عن ذلك من آثار، إضافة إلى التأكيد على قيام الدول المتقدمة بقيادة الجهد الدولي لتخفيض الانبعاثات، دون تحميل الدول النامية مسؤولية سد الفجوة القائمة، وتحقيق التوازن بين التكيف الذي يمثل الخيار الرئيسي للدول النامية والتخفيف الذي يعتبر خياراً طوعياً لهذه الدول، بحيث يتفق مع المصالح الوطنية وألويات التنمية حسب الدعم المقدم من الدول المتقدمة، ودون التمييز في توفير الدعم بين الدول النامية التي تسعى للقيام بإجراءات طوعية للتخفيف بما يتناسب مع أولويات خطط التنمية لديها.

وفي الختام ...

أكرر شكري وأعرب باسمي واسم وفد بلادي عن تمنياتي لمؤتمرنا بالنجاح والتوفيق وتحقيق الأهداف المرجوة منه...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

